

## #شرح\_دليل\_الطالب | الشيخ: أحمد الصقعوب | كتاب البيع |

### الدرس (٥١١) (فصل فيما يحصل به القبض)

أحمد الصقعوب

الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ احمد بن محمد الصقعوب حفظه الله يقدم يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخيّله الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا. واحل الله البيع - 00:00:04

فصل ويحصل خفض المكيل بالكيل والموزون بالوزن والمعدود بالعد والمفروع بالزرع بشرط حضور المستحق او نائبنا هنا ذكر المؤلف هذا الفصل لبيان ضابط القبر في المبيت لانه قد يقول قائل اذا قيل لا يجوز ان يبيع حتى يقبض فما - 00:00:34

كنقضي عندكم بين هنا ضابط القبر. وبين ان القبر لما لم يرد في الكتاب او السنة تحديده يرجع في عرف والعرف معمول به اذا ورد. حكم من الشرع الشريف لم يحل. والقاعدة ان اي شيء لم يأتي في الشريعة تحديده فيرجع الى العرف - 00:01:04

ننظر ما تعارف عليه اهل تلك الصنعة فنجعله هو المعيار المعتبر. والمذهب في هذه الحالة ان المبيعات تقسم الى اقسام. القسم الاول ما له تقدير. كالمكيلات. مثل البر مثلا هذا مكين - 00:01:24

ازونات مثل ما يباع وزنه والمعدودات والمزروعات فهذه يعتبر بتقديرها المذكور. فمتي قدرها بتقديرها المذكور؟ قالوا هذا قبرها.

فاما باع المكين وكاله قالوا هذا القبر. يجوز في هذه الحالة ان يبيعه حتى ولو لم ينقله من محله. وتقديره معنا الخلاف - 00:01:44

الحالة الثانية ما يباع بها الجزاء من غير تقدير. الجزاف الذي من غير تقديم. يجي يقول يا الربع عليك كومة الطعام او ابيع عليكم كومة الثياب. ماذا يعمل في المزادات؟ هذا يسمى جزافا. هذا - 00:02:14

يحصل قبضه بنقله من مكانه. يحصل ان كأنه حر اقول يحصل قبره بنقله من مكانه لانه لا يمكن ان يعد تعد الثياب وانما تباع جزاء فمتي باعها ثم نقلها من محلها ولو لم تعد ولم توزن - 00:02:34

ولم تكال في هذه الصورة يجوز للمشتري ان يبيعه. كما جاء في حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم امرهم لا يبيعوا الطعام حتى ينقلوه من مكانه. فاما نقله دخل في ملكه واصبح تحت قبضتك ومن ظمانك - 00:03:04

الثالث ما يتناول باليدي. هذا قبره بتناوله. مما لا يعد. مثل الجواهر. احيانا بعض الجواهر والاحجار الكريمة ما توزن. لكنها تتناول. فاما قال بعث عليك هذه بالف ريال ثم ناولك ايها واشتريتها فاما كانت في يدك فهذا قبض لها. فلك ان تبيعها على اخر. الرابع غير هذه - 00:03:24

اشياء مما لا يمكن نقله ولا يكفي وليس له مقدار محدد عند هاي العنف كالاراضي مثلا والعقارات فهذا قبضه بالتخلية. قبضه بالتخلية ان كانت دارا سلمك المفتاح وقال شأنك بها ترى اهلي ما هم موجودين فيها. الان استلمنا فهذا قرظه. لك ان تبيعه - 00:03:54

ولو احترقت فمن ضمانك انت. نعم. هذا يا شيخ على المذهب ذا. اما الامر طبعا الامور الثالث لا اشكال في صحتها. انما الخلاف في الامر الاول. الخلاف في الامر الاول ولذلك يقال - 00:04:24

اما اشتري الانسان سلعة بعد قبضها بمعاييرها الشرعي. او بمعاييرها المتعارف عليه لكي لا او وزنا او غيره. فهل له ان يبيع قبل ان ينقلها؟ قولهان لاهل العلم. المذهب يرون انه يجوز له ذلك - 00:04:44

قالوا لانه باعها وعدت بالمقدار والمعايير الذي تعارف الناس عليه. والقول الثاني وهو الاحوط وهو المتمشي مع حديث ابن عمر وحديث ابن عباس انه لا يبيعها حتى ينقلها من محلها. كما جاء في حديث ابن عمر - 00:05:04

كنا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نبتاع الطعام فيبعث علينا أو يبعث علينا إلا نبيعه حتى نقله من مكانه. قال ابن عباس واحسب كل شيء مثل الطعام. طيب مسألة الان في زماننا استحدث الناس أشياء. يعني مثلاً السيارات - [00:05:24](#)

ما ضابط القبض فيها؟ هل ضابطها بتسليم المفتاح فقط؟ أم لا بد أن ينقل الاستماراة؟ الذي يظهر والله أعلم أنه لا نقل الملكية. وإنما يكفي أن يسلمه المفاتيح. ويكتب ورقة خارجية بينهما. ثم يخرجها الإنسان - [00:05:44](#)

من محل البيع إلى محل آخر. من محل البيع إلى محل آخر ولو لم ينقل الملكية. فإذا ورقة خارجية واستلم المفتاح ونقل من محلها إلى محل آخر فهذا قبض لها - [00:06:04](#)

واجرة الكيال والوزان والعداد والذراع والنقاد على البازل نعم المؤلف تبين هنا اجرة من يقوم بوزن المبيع أو بكيله أو بدرعه أو بعده أحياناً بعض الأشياء يصير كثيرة أحياناً مئة الف حبة - [00:06:24](#)

انسان يعده وزن كلب اجرت هذه الاشياء على من بين المؤلف رحمة الله ان اجرة هذه على الباب وهو البائع. قالوا انه لا يحصر القبض الا بها. وتمام القبض المطالب به البائع. نعم - [00:06:44](#)

اجرة الدلال مثلاً على من؟ الناس يتعارفوا على ايش الاصل اذا اذا كان هناك اتفاق اتفاق لفظي او عرضي فالشرط اللفظي او العرضي هذا الشرط العرضي كالشرط اللفظي. المسلمين على شروطهم. لو جاء يبكي يشري شي كشف تراها. اجرة الدلال - [00:07:04](#)

عليك انت يا ايهها المشتري او البائع فهنا خلاص انتهينا. لكنه من حيث العصر الدلال اجرته على البائع هذا الاصل لأن لأن هو الذي يروج سمعته الا اذا اتفقوا او تعارف الناس كما هو موجود الان أحياناً يتعارف - [00:07:34](#)

على شيء معين فهنا نقول الشاب العرضي نعم عفا الله عنه وعدرة النقل على بين هنا ان اجرة النقل من محل البيع إلى محل المشتري هذه على المشتري هذه على على المشتري - [00:07:54](#)

لانها الا ان طبعاً اذا وجد عرض او شرط فالشرط العرضي او اللفظي مقدم. عفا الله امراً ولا يضمن امين خطأ. نعم. اذا كان الكيان يكيف او الغزال يزن او العداد يعود - [00:08:14](#)

ثم انكسرت بعض الأغاني او تلفت بعض السلع. هل يضمن العداد او لا يؤمن شهر المؤلف رحمة الله اليها هنا. وأشار إلى ان العداد او الكيان لا يخلو من حالتين. الحالة الأولى ان - [00:08:34](#)

اميناً فهذا لا يضمن. لا يضمن ما حصل من تلف أثناء العذب او الكيل الا اذا او فرق. سواء كان عبده تبرعاً او كان بمقابل. لماذا في قاعدة ذكرناها سابقاً. كل ما اباحه الشارع او مالكه فانا - [00:08:54](#)

فيده يد امانة لا يضمن الا اذا تعدد وفرط. بس انه العبارة الأولى كل ما اذن فيه الشارع يده يد امانة. المأذون طيب لكن القاعدة ذكرنا ان من قبض شيء - [00:09:24](#)

باذن الشارع او باذن المالك. فيده يده امانة. لا يضمن الا اذا تعدد او فرق. وهذا يدخل في من قطعوا اموال الایتمام اموال الاوقاف. من اذن له ان يعده اذن له كمثل انسان يعني - [00:09:44](#)

حمل مثلاً البضاعة بسيارته من بلد إلى بلد. ثم سقطت هالأشياء هذه فترثت. هل يضمن ولا ما يضمن ان كان اميناً حادقاً فلا يضمن الا اذا تعدد او فرق. كان مسرع ان كان فرط في - [00:10:04](#)

يعني ضبطها وشدها ونحو ذلك. الحالة الثانية ان لم يكن حادقاً او لم يكن اميناً فانه يضمن الخطأ لوجود الغرر نعم اذا كان غير حادقاً يضمن هذا الغالب لانه ذلك الرجل وجود الغم انسان الغالب مو معطي الواحد غير حادقاً الا اذا علم ثم هو الذي اعطاه و قال ما عندي اشكالية حتى - [00:10:24](#)

ما تعرف لها صور لا يمكن حصرها. يعني مثلاً الانسان يبكي ينقل من محل إلى محل. ثم قال يا فلان جيب سيارة فجأة ذاك اناس لكنه جاب اناس موقفين يعرفون لنقل - [00:10:54](#)

هذى البضائع فتلفت بسبب الحامل. فهنا هل يضمن ولا ما يضمن؟ هي مسألتنا. وعلى هذا فقسنا الله عنه وتسن الاقالة للنادم من بائع ومشتري نعم هو اذا تم البيع ولزم فليس - [00:11:14](#)

احدهما رد البيع الا باذن الآخر. لأن البيع من العقود الازمة. فإذا اراد احدهما ان يرد البيع وينقضه فهذا يسمى اقالة. والاقالة تعريفها عند الفقهاء قالوا ان يقبل البائع المشتري او العكس - [00:11:34](#)

ان يقبل البائع المشتري او العكس ويりد السلعة بعد تمام البيع ولزومه. ان يرد ان يقبل البائع المشتري او العكس. ويりد السلعة بعد لزوم البيع وتمامي. فإذا ندم احد المتباعين واراد ان يرد البيع وطلب من الآخر - [00:11:54](#)

فلا يلزم الآخر ان يقبل. لكن يسن له ان يقبل. وهذه تسمى اطالة. كما جاء عند ابي داود ان النبي صلى عليه وسلم قال من قال مسلما اقال الله عثرته. من اقال مسلما اقال الله عثرته. طيب مسألة - [00:12:24](#)

قال المؤلف تسن الاقالة للنادي من بائع ومشتري احيانا تكون يكون طلب الاقالة من البائع واحيانا يكون من المشتري. مسألة هل للمقيم ان يطلب ثمنا اكثرا مما دفع له؟ ام نقول ليس لك الا ما دفعت؟ هذه مسألة فيها خلاف - [00:12:44](#)

المذهب يرون انه لا يجوز لمن اقال غيره ان يأخذ اكثرا مما دفع له. او اكثرا مما دفن وحسب المقيم هل هو البائع او المشتري؟ والقول الثاني انه يصح بنفس القيمة او باقل - [00:13:04](#)

وهذا رواية عن الامام احمد قدمها ابن مفلح في الفروع وهذا قول له وجاهته لامور اولا لان الاصل في البيوع والمعاملات الحل فلا يحرم منها شيء الا بدليل. ثانيا لان هذا العوض - [00:13:24](#)

بسبب النقص الذي لحقه ربما يتفرق المشترون. ثم بعد تمام البيع يأتي المشتري يقول والله انا لا اريدها لعلك تقبلني. فيتحققها احيانا ظهر فله ان يأخذ الزيادة. قياس على العينة قياس مع الفارق الا ان المندوب ان الانسان لا يأخذ اكثرا مما دفع او مما دفع له. ومسألة - [00:13:44](#)

الاقالة هل هي فسخ ام بين؟ المسوالة مهمة جدا. لان يترتب عليها مسائل قد تكلم عليها الامام ابن رجب رحمة الله في القواعد وذكر ما يقرب من خمس وعشرين فائدة تترتب على هذا الخلاف. اذا قيل انها فسخ - [00:14:14](#)

او قيل انها بين وهذا يذكره مثل ابن رجب حينما يذكر في القواعد يأتي للقاعدة ثم يعلن لها ويدلل له ثم يقول لك ما الذي يترتب؟ على هذه القاعدة ومثله القرار في حينما يتكلم في الفروق يذكر الفروق بين هذه الاشياء. فإذا قيل - [00:14:34](#)

انها وليس عقدا جديدا كما هو مذهب الحنابلة والشافعية فيترتب على ذلك امور منها مثلا لا يشترط لها شروط البيع. فللإنسان ان يفسخ ولو كان آيا يعني لم تتوفر فيه الشروط الأخرى. ايضا هل تصح بعد نداء الجمعة ثانى ام لا؟ اذا قيل انها فسخ قيل تصح. واذا قيل - [00:14:54](#)

انها بيع لا تصح. ايضا لو حلف الا يبيع ثم اقال اخاه المشتري. فهل يحيث او ما يحيث نعم. القول الآخر ياشيخ انها بيع لكن المذهب هو مذهب الامام احمد ومذهب الشافعى انها فسخ. ولذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال من - [00:15:24](#)

قالت فسمها اقالة ولم يسمها بيعة. وهذا هو الاثر - [00:15:44](#)